محضر إتفـــــاق

في تاريخ يوم الثلاثاء الموافق للسابع عشر من شهر أكتوبر 2017 وعلى الساعة الحادية عشر صباحا انعقدت جلسة عمل بمقر وزارة العدل **بإشراف السيد سليم المديني رئيس ديوان السيد وزير العدل** وذلك للنظر في اللائحة المهنية للهيئة الإدارية للنقابة العامة للعدلية المنعقدة بتاريخ 22 سبتمبر 2017 وقد حضر الجلسة السادة:

عن وزارة العدل:

- السيد عبد الكريم شطورو، المدير العام للخلية المركزية للحوكمة
- السيد إبراهيم بن عمار، مكلف بمهمة بديوان السيد وزير العدل
- السيد محمد الهادي بن أحمد، متفقد إداري ومالي
- الباشا الزواري مدير الشؤون المالية

عن الإتحاد العام التونسي للشغل:

- منعم عميرة عضو المكتب التنفيذي

عن النقابة العامة للعدلية:

- محمد علي العمدوني الكاتب العام للنقابة
- محمد الصالح قياس
- خليفة العياري
- حافظ بوقرة
- طارق الهواري
- عبد اللطيف الهرابي
- لطفي الدهماني

افتتحت الجلسة بترحيب السيد رئيس الديوان بالحضور معربا عن تقديره واحترامه لأعوان وكتابات المحاكم ومؤكدا على ضرورة العناية به لأهمية الدور الذي يضطلع به داخل المحاكم مبينا بأن الوزارة تعمل على الاستماع لمشاغل السلك.

وذكّر بالمناسبة بجلسة العمل التي جمعت السيد الوزير بكل من الأمين العام المساعد للإتحاد العام التونسي للشغل السيد منعم عميرة والكاتب العام للنقابة العامة للعدلية بتاريخ 14 أوت 2017 والتي تمّ خلالها التأكيد على أهميّة القرارات المتخذة من قبل المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 28 جويلية 2017 لفائدة أعوان كتابات المحاكم والتي سبق أن عبّر عنها الإتحاد العام التونسي للشغل في لقاءات سابقة.

تدخل إثر ذلك السيد الكاتب العام للنقابة العامة للعدلية معبرا عن الدور المحوري لسلك كتابات المحاكم في المنظومة قضائية.

ثم تطرق الحضور إلى المطالب الواردة باللائحة المهنية والمتمثلة أساسا في:

- الإسراع بنشر الأمر المنقح للأمر عـ1007ـدد لسنة 2002 المؤرخ في 29 أفريل 2002 المتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية بها والإعفاء منها.
- مراجعة الأمر المنظم للإدارات الجهوية مع إعطاء الأولوية في تحمل المسؤولية فيها لأعوان العدلية.
- الإسراع بنشر القانون المحدث لتعاونية أعوان وزارة العدل المتفق بشأنه.
- تأجير حصص الإستمرار لكل قائم بها مهما كان السلك والرتبة.
- تطبيق الأمر المتعلق بإعادة توظيف الأعوان العموميين حسب شهائدهم العلمية وترسيم الأعوان المتعاقدين والوقتيين وتصحيح المسار المهني.
- تفعيل الاتفاق الحاصل مع الوزارة بخصوص التكوين الدوري بالمعهد الأعلـــى للقضاء.

بالإضافة إلى ذلك أثارت النقابة العامة للعدلية مسائل أخرى تعلقت أساسا بظروف العمل المادية والمعنوية داخل المحاكم وبنقص الإطار.

وبعد التحاور والنقاش حول مجمل المطالب الواردة باللائحة المهنية وبناء على محاضر الاتفاق السابقة تم التأكيد على المسائل التالية:

- تولت وزارة العدل إعداد مشروع أمر جديد يتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وإحالته على مصالح رئاسة الحكومة لإستكمال الإجراءات الضرورية في شأنه.

- يتم العمل حاليا على إعداد مشروع الأمر المتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية تطبيقا لقرار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 28 جويلية 2017 على أن تتمّ إحالته على مصالح رئاسة الحكومة قبل 31 أكتوبر 2017.
- يتم العمل حاليا على إعداد مشروع الأمر المتعلق بتأجير حصص الإستمرار المنصوص عليها بالقانون عدد 5 لسنة 2016 المؤرخ في 16 فيفري 2016 قصد إحالته على مصالح رئاسة الحكومة.
- تولّت وزارة العدل إحالة مشروع القانون المتعلق بإحداث تعاونية أعوان وزارة العدل إلى مصالح رئاسة الحكومة إستكمال الإجراءات الضرورية في شأنه.

كما تم الاتفاق على مواصلة فتح دورات تكوين بالمعهد الأعلى للقضاء وفتح مناظرات داخلية للترقية بالملفات لمختلف الأسلاك وفقا لما هو مبرمج بميزانية الدولة.

وفي الختام أكد الحاضرون على مواصلة النظر في بقية النقاط الماديّة من خلال المفاوضات الاجتماعية بين الحكومة والإتحاد العام التونسي للشغل.

عن وزيـــر العـــدل

عن وزير العدل و بتفويض منه
رئيس الديوان
سليم المريني

عن الإتحاد العام التونسي للشغل

منعم عميرة

الإتحاد العام التونسي للشغل
قسم الوظيفة العمومية

عن النقابة العامة للعدلية

محمد علي العمدوني

الإتحاد العام التونسي للشغل
النقابة العامة لأعوان العدلية